

خروج بريطانيـا دون اتفـاق مـن الاتحـاد الأوروبي.. مـا الـذي سـيحصل خلال اليـوم التالي؟

كتبه إيمانويل بيريتا | 13 أكتوبر ,2019



ترجمة وتحرير: نون بوست

في حال تم تفعيل خروج الملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، من الناحية القانونية، ستصبح الملكة المتحدة دولة غير تابعة للاتحاد الأوروبي، وسيقع تجميد حرية تنقل الأشخاص والسلع. ولكن هل يمكن أن تحافظ بريطانيا على مكانتها السياسية؟

فلنتخيل أننا نعيش يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، حيث لم يتوصل بوريس جونسون والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق في الأيام الماضية حول شروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون تأجيل الموعد. ما الذي سيحدث بشكل ملموس في هذه الحالة؟ من الناحية التقنية، يمكن الإجابة على السؤال الذي يعد من الناحية السياسية أكثر حساسية.

على غرار باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ستتطلع فرنسا إلى إخضاع المنتجات البريطانية للرقابة، إلى جانب فرض إجراءات إدارية، وضوابط جمركية، وضريبة القيمة المضافة، وضوابط صحية عليها

في اليوم التالي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، ستصبح الملكة المتحدة رسميا دولة



غير تابعة للاتحاد الأوروبي، لتنتهي بذلك حرية تنقل الأشخاص والبضائع بين الجزيرة البريطانية والقارة الأوروبية. بعبارة أخرى، ستتراجع البادلات الثنائية للمنتجات التي يقع تسويقها بشكل قانوني.

على غرار باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ستتطلع فرنسا إلى إخضاع المنتجات البريطانية للرقابة، إلى جانب فرض إجراءات إدارية، وضوابط جمركية، وضريبة القيمة المضافة، وضوابط صحية عليها. ولو قامت فرنسا بانتداب المزيد من موظفي الجمارك، مثلا، فسوف يتباطأ نسق تدفق السلع وستتشكل طوابير انتظار على الحدود، وينطبق الشيء نفسه على المسافرين الذين لن يستطيعوا الدخول والخروج من فرنسا دون الاستظهار بجوازات سفرهم.

تباطؤ نسق المعاملات التجارية

تتميز الملكة المتحدة بخاصيات تجارية خاصة، حيث أنها تعتمد بشكل كبير على توريد البضائع، ناهيك عن أن عجزها التجاري بلغ نحو 159 مليار يورو (6.7 بالمئة من الناتج الحلي الإجمالي)، وفقًا لأرقام وزارة الإحصاء ودراسات التجارة الخارجية. وبناء على هذه العطيات، تعتبر الملكة المتحدة الدولة الأكثر عجزًا في الاتحاد الأوروبي على مستوى السلع، التي تعوضها عن طريق تحقيق فائض في الخدمات (120 مليار يورو في 2018).

بالنسبة لكل ما يتعلق بالسلع، تعتمد الملكة المتحدة على الاتحاد الأوروبي بنسبة 53 بالمئة (301 مليار يورو)، مع تصدر ألمانيا قائمة الوردين بنسبة 14 بالمئة. وهذا يعني أن خروج الملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قـد يعقبـه (بصـفة مؤقتـة) انقطـاع في سلسـلة التوريـد مـن النتجـات الطازجـة (الخضروات والفواكه)، إلى جانب منتجات أخرى مثل ورق الرحاض والأدوية.

ستصبح مراكز إيرباص في الملكة المتحدة مهددة على المدى المتوسط بدفع الرسوم الجمركية...

خفضت الملكة المتحدة من اعتمادها على الاتحاد الأوروبي منذ الألفينات عبر الانفتاح إلى حد كبير على الصين والحفاظ على تدفق الواردات من الولايات المتحدة (10 بالمئة) ودول الكومنولث (7 بالمئة). ويكمن المشكل في أن استمرار توريد المواد التجارية من أوروبا سوف يصبح باهظا أكثر فأكثر، لأن الاتحاد الأوروبي سوف يعمل على إعادة فرض الرسوم الجمركية على المنتجات البريطانية التي يفرضها على البلدان الأخرى، على غرار التعريفة الخارجية المشتركة الشهيرة.

يقع تحيين هذه الرسوم كل عام، مع تصنيفها وفقا لنوعية المنتجات. ويتكون المستند الجمركي لعام 2018 من 964 صفحة.... إلى حد الآن، تمكنت الملكة التحدة من بيع محروقات بحر الشمال في أوروبا، بينما تصدر منتجاتها من صناعة الطائرات إلى أوروبا ضمن شركة إيرباص. ولكن، ستصبح مراكز إيرباص في الملكة المتحدة مهددة على المدى المتوسط بدفع الرسوم الجمركية...

الإدارة الدقيقة للرسوم الجمركية

تعاني الملكة المتحدة من نقص شديد في المواد الغذائية، وتعتمد اعتمادًا كبيرًا على أوروبا في توريد الخضروات واللحوم والفواكه والخضروات العلبة... كما ستجد الملكة المتحدة نفسها مجبرة على تحديد رسوم جمركية على دخول البضائع الأوروبية إلى أراضيها.

تواجه الملكة المتحدة خطر إعادة النظر في التعامل مع المنعين الأوروبيين، على الدى التوسط، خصوصا المنعين الستوطنين في الملكة المتحدة لتجنب الرسوم الإدارية والجمركية مع كل منتج عابر للحدود

ستفكر في إعفاء معظم المنتجات القادمة إلى أراضيها من الضرائب، باستثناء المنتجات التي توفرها أقاليمها الخارجية من وراء البحار (مثل الكاكاو والرم والسكر) التي تمثل بديلاً تنافسيًا.

من ناحية أخرى، تواجه الملكة المتحدة خطر إعادة النظر في التعامل مع المنعين الأوروبيين، على المدى المتوسط، خصوصا المنعين الستوطنين في الملكة المتحدة لتجنب الرسوم الإدارية والجمركية مع كل منتج عابر للحدود. وكل هذه العوامل من الرجح أن تعطل ومن ثم تقلل التدفقات التجارية مع القارة. لذلك، من الصعب تصديق أن دولة ذات توجه تجاري مثل الملكة المتحدة قد تكون راضية عن مثل هذا الموقف.

120 ألف شركة فرنسية ستكون معنية

فيما يتعلق بفرنسا تحديدًا، تستورد باريس بشكل أساسي السيارات والكيمياء والأدوية، ناهيك عن قطع الطيران من لندن. ومن ناحية التصدير، تعد الملكة المتحدة ثالث أكبر سوق للمنتجات الزراعية الفرنسية (15 بالمئة من البيعات الوطنية). ومن المؤكد أن المنتجات المتعلقة بالترف (الخمور، الشمبانيا، الكونياك ...) ستخضع لضريبة أكثر ارتفاعا، لكن زبائنها من خارج بحر المانش ليسوا مستعدين للاستغناء عنها. وتشارك نحو 120 ألف شركة فرنسية في التدفقات التجارية العابرة للمانش، حيث أن 10 آلاف شركة مستوردة ومصدرة، 90 ألف شركة مستوردة فقط و20 ألف شركة مصدرة فقط. سوف تخضع جميعها لإجراءات الجمارك الجديدة. ولكن الشركات التي بدأت التعامل مع دول غير تابعة للاتحاد الأوروبي تبدو مستعدة أكثر لمواجهة هذا التغيير.

إذا لم تلتزم الملكة بالقانون، فيجب على الاتحاد الأوروبي في حالة عدم التوصل إلى اتفاق استعادة الحدود بين الإيرلنديين للتحكم في البضائع التي تدخل جمهورية أيرلندا (التابعة للاتحاد الأوروبي) وأيرلندا الشمالية (التابعة للأراضي البريطانية)



سواء كانت مختصة في التصدير أو في الاستيراد، فإن أكثر من نصف هذه الشركات البالغ عددها 120 ألف توظف أقل من عشرة موظفين. كما أن أكثر من ثلث الشركات المصدرة لا تتعامل مع دول من خارج الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة للشركات المستوردة، فإن النسبة تبلغ الثلثين. مع ذلك، يمكن أن تشجعهم التكاليف الجديدة على الرحيل إلى أي بلد آخر في أوروبا لا يطبق التعريفات الجمركية.

من المنتظر أن يطرح هذا اللف بقوة أكبر في أيرلندا. وإذا لم تلتزم الملكة بالقانون، فيجب على الاتحاد الأوروبي في حالة عدم التوصل إلى اتفاق استعادة الحدود بين الإيرلنديين للتحكم في البضائع التي تدخل جمهورية أيرلندا (التابعة للاتحاد الأوروبي) وأيرلندا الشمالية (التابعة للأراضي البريطانية). لكن هذا السيناريو غير وارد. وإذا كان البركسيت سيتم دون اتفاق، فإنه سيتسبب في خلق فجوة عمقها 500 كيلومتر في السوق الوحدة ... حيث يمكن أن تستغل لندن هذا الضعف الأوروبي، ويتوتر الوضع بشكل خطير.

3 شروط يجب أن تتوفر لتأجيل محتمل

في كل الحالات، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق لا يعني تجميد الفاوضات. في الواقع، انطلقت مفاوضات أخرى قبل أن تتعطل بسبب طرح سيناريو عدم الوصول إلى اتفاق. أولا، تتوفر إمكانية التفاوض على المدى القصير، حيث يمكن للأوروبيين والبريطانيين الاتفاق على الاستمرار في التفاوض بضعة أشهر أخرى لمنح أنفسهم وقتًا للتوصل إلى اتفاق دائم. في غضون ذلك، قد يتغير الوقف العام، في كلا العسكرين، ليتم تعديل شروط التفاوض.

ليس الأوروبيون ملزمين بعرض تأجيل جديد. وقد يقرر الاتحاد الأوروبي أن الكوميديا استمرت لفترة كافية ليرفض بذلك أي تأخير إضافي.

من بين الأمور غير الواضحة في خصوص خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، حقيقة أننا لا نعرف في الوقت الراهن من سيكون في لندن، أي من سيقود الفاوضات مع الجانب الأوروبي. من جهته، يجب على بوريس جونسون، من حيث المبدأ، أن يقدم مشروعه إلى البرلان السيادي، الذي أقر قانون بن، الذي يحظر على الملكة المتحدة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

لم يسبق أن انتهك رئيس وزراء مثل هذا الأمر التشريعي. وإذا امتثل جونسون له، فسيتعين عليه أن يتراجع عن رأيه ويطلب من الأوروبيين، على هامش قمة 17 و18 تشرين الأول/ أكتوبر، تحديد موعد نهائي جديد. ومن القرر أن يقوم الأوروبيون بتقديم ثلاثة شروط إلى لندن: أولا، يتعين على لندن تعيين مفوض بريطاني بحيث تكون القرارات الأوروبية اعتبارًا من 1 تشرين الثاني/ نوفمبر مضمونة قانونًا. ثانيا، سيتعين على البريطانيين الماهمة في اليزانية الأوروبية لسنة 2020 وأي سنة تبدأ ستكون مستحقة بالكامل حتى لو غادرت قبل نهاية 2020. ثالثا، يجب أن تظل منطقة الصيد البريطانية مفتوحة للسفن الأوروبية إلى موفى 2020.

مع ذلك، ليس الأوروبيون ملزمين بعرض تأجيل جديد. وقد يقرر الاتحاد الأوروبي أن الكوميديا



استمرت لفترة كافية ليرفض بذلك أي تأخير إضافي. وفي هذه الحالة، سيضعون حدا للمضايقات الناجمة عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

في النهاية، يمكن دراسة احتمال أن يقدم بوريس جونسون استقالته ليتجنب "أن يكون رئيس الوزراء الذي سيطلب تأجيلًا جديدًا". ولكن هذا لا يحل المشكل، لأنه حتى إذا استقال سيظل المسؤول عن إدارة الأعمال اليومية إلى أن يقع تنظيم انتخابات تشريعية جديدة. وفي غضون هذا النحو، الفاصل الزمني، من الذي سيغطي "الفاوضات الحالية" بالضبط؟ هل يستطيع، على هذا النحو، رفض طلب تأجيل انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أم هل يجب عليه أن ينسحب دون اتفاق؟ في حقيقة الأمر، لا توجد إجابة واضحة لاسيما في ظل هذا الجو الضبابي الملق الذي يحوم حول قضية البريكسيت قبل أسبوع من انعقاد القمة الأوروبية.

المدر: لوبوان

رابط القال : https://www.noonpost.com/29755 : رابط القال